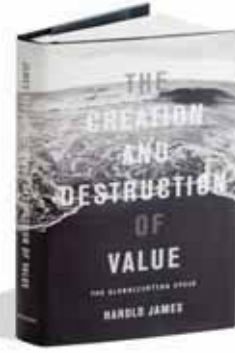


تنبؤاتها الصادقة. فقد سبق له أن رصد زمنيا في كتابه الصادر في عام ٢٠٠١ بعنوان *(End of Globalization)* «نهاية العولمة» كيف فشلت في النهاية كل محاولة تاريخية لعولمة التجارة والمال منذ القرن السادس عشر وحتى القرن العشرين وسبب ذلك. لقد زادت العولمة رفاه العالم، لكن جماعات كثيرة أضررت أو هدهدها ذلك، وسحقت انتكاسة العالم للوراء من كسبوا منها. وكان من تداعيات ذلك الواضحة هو أن عولمة ثمانينات وتسعينات القرن العشرين كان مقضيا عليها بالانهيار.

ومثل كاساندرًا التي عرفنا عنها من أسخيلوس، كان جيمز محقا، وجرى تجاهل نبوءته. ومع تصاعد التدفقات المالية بصورة متفجرة خلال التسعينات والسنوات الأولى من الألفية الجديدة، لم يتم اقتسام المكاسب على نطاق واسع مثلما كان في الإمكان، وتكشفت التفاوتات الصارخة في الدخل وازدادت سوءا. وإجمالاً، أدى التنظيم غير الملائم للمؤسسات المالية الكبيرة، إلى خروج المخاطر عن السيطرة بدون أي رد فعل مناسب أو مؤثر. وأدت المقاومة الرسمية للسماح بأي ربط بين توسع التجارة والتمويل، وحماية معايير العمل، أو البيئة الطبيعية، أو فرض أي انفتاح فعال لأسواق البلدان الصناعية أمام الواردات من البلدان الفقيرة، إلى انتكاسة عنيفة ضد العولمة. وبالرغم من ذلك، واصلت قوى التقدم مسيرتها غير هياية. فماذا يمكن أن يوقف التمويل العالمي طليق العنان عن مواصلة التوسع؟ لم يكن القائم بهذا الاستعراض وحده الذي توصل إلى أن «البنيان المالي الدولي (الحديث)... قد أثبت قدرته على التكيف مع التغييرات الجذرية والسريعة عادة في الاقتصاد العالمي» (Boughton, 2002). وعلى ضوء التداعي المالي في ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨



والانهيار الاقتصادي في ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ يصبح ذلك التفاؤل أقل إنقاعا.

وفي هذا الكتاب الجديد، يسعى جيمز إلى المباشرة بصيرته. ذلك أن طموحه أكبر: وهو أن يتناول مفهوم جوزيف شومبيتر عن «التدمير الخلاق» - القوة الدافعة

الأساسية للرأسمالية - ويعكسه ليوضح لماذا تفشل العولمة دائما. وكانت رؤية شومبيتر الثاقبة هي أن القوة الدافعة للتقدم الاقتصادي هي «الطفرة الصناعية... التي تضفي باستمرار طابعا ثوريا مستمرا على الهيكل الاقتصادي من الداخل، وتدمر باستمرار الهيكل القديم، وتخلق باستمرار هيكلا جديدا» (Schumpeter 1950) - التوكيد في الأصل). ويرى جيمز بنظرته الثاقبة أن التدمير الخلاق يقوض القيم نفسها التي يعتمد عليها التقدم. فالجديد والنمو يعتمدان على التمويل الذي ينفجر بصورة حتمية ودورية مؤديا إلى أزمة مالية وانهيار اقتصادي. وعند تلك النقطة «تفتقر البنوك ومشروعات الأعمال التجارية، بل حتى الأفراد، إلى الثقة في بعضهم البعض... نتيجة لاهتزاز القيم النقدية والمثالية».

ويطور جيمز هذا الموضوع في ستة فصول مدمجة. فيلخص أولا، الحالة التاريخية التي تناولها بعمق أكبر في كتابه السابق عن «دورة عولمة» الأبدية، والتي تبدت أخيرا بوضوح في الانهيار الذي حدث في الستين الأخرتين. وهو يذهب ثانيا، إلى وجود أوجه شبه بين «ركودنا الكبير» و«الكساد الكبير» الذي حدث في ثلاثينات القرن الماضي، إلا أن جذوره أكثر شبيها بما حدث في عام ١٩٢١ (العدوى العالمية) منها بما حدث في عام ١٩٢٩ (الأسواق المالية غير الرشيدة). وهو ثالثا، يسرد بتفصيل مؤلم كيف بدأ هذا الركود، مركزا على «عطلتي نهاية الأسبوع اللتين صنعنا التاريخ» في عام ٢٠٠٨: إنقاذ «بير ستيرنز» في مارس، وقرار عدم إنقاذ بنك «ليمان براذرز» في سبتمبر. وكان الهدف من القرار الأخير هو إظهار أن الكفالة ليست حتمية. وكانت النتيجة هي تدمير الثقة الكاملة في الاستقرار المالي والثقة الكاملة في المؤسسات والأسواق المالية.

وفي الفصل الرابع، يتحول جيمز إلى الحلول، ويتوصل إلى نتيجة مثيرة للجدل، هي أن إعادة تنظيم التمويل ليست هي الحل. إذ بالرغم من أن «الاستجابة التقليدية إزاء الاضطراب المالي هي المطالبة بالمزيد من التنظيم... فإن الإجابات الأفضل... قد كمنت دوما، للمفارقة، في إجراء المزيد من التغييرات التقنية». وهو يضع ثقته بالتحديد في «الشفافية ونشر المعرفة المالية» بما يمكننا من أن نصبح سادة للتمويل العالمي لا عبدا له.

ويثير الفصل الخامس القدر نفسه من الجدل، الذي يذهب، من بين أشياء أخرى، إلى أن التكاليف على الدولار الأمريكي، الذي يحتمل أن تبدأه الصين إن عاجلا أو آجلا، «ليس بعيد الاحتمال كما يبدو». وبالرغم من أن وجهة النظر السائدة بين خبراء الاقتصاد الكلي هي أن الصين تشارك العالم اهتمامه باستقرار الدولار واستقرار النظام، فإن جيمز يذكرنا بأن السيناريوهات الاقتصادية الحميدة ليست هي التي تسير التاريخ دائما.

وتظهر روعة معرفة جيمز الواسعة ومهارته كواحد من أبرز المؤرخين الماليين في جيله، أشد جلاء في الفصل الأخير: «أوجه عدم اليقين للقيم»، حيث يناقش بصورة مقنعة وجود صلة بين تدمير القيم النقدية والمعرفة بتلك القيم وهدم المثل والإيمان والثقة. «حقيقة، أدى فشل القيم المشتركة إلى انهيار نموذج التمويل العالمي».

ماذا تحذرنا منه كاساندرًا الآن؟ لنكرر القول بأن علينا أولا أن نستعيد الثقة وأن نتوصل إلى «مجتمعات الفضيلة». ولن يكون العثور عليها سهلا وسوف يستغرق وقتا، وعندما ننجح في ذلك، فإن المكافأة ستكون هي استئناف دورة العولمة مرة أخرى فحسب.

جيمز بوتون

مؤرخ صندوق النقد الدولي

المراجع:

Boughton, James M., 2002, "Review" of James (2001), The International History Review, Vol. 24, No. 4, pp. 923-25.

James, Harold, 2001, The End of Globalization: Lessons from the Great Depression (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press).

Schumpeter, Joseph A., 1950, Capitalism, Socialism, and Democracy (New York: Harper, 3rd ed.).

## انتهاء عصر الاقتصادات «المتقدمة»

كارمن راينهارت وكينيث روجوف

Carmen M. Reinhart and  
Kenneth S. Rogoff

الأمر مختلف هذه المرة

This Time Is Different

ثمانية قرون من الحماقة المالية

Eight Centuries of  
Financial FollyPrinceton University Press,  
Princeton and Oxford, 2009,  
463 pp., \$35 (cloth).

في عام ٢٠٠٥، أبدى بنك التسويات الدولية ملاحظة قاسية: «إن تنامي الدين المحلي والدولي هيأ الظروف اللازمة لحدوث أزمات اقتصادية ومالية وعالمية». وبعدها بعام واحد، تنبأت أن بيتفور في مؤلفها أولى أزمات الديون العالمية القادمة بأن «ما يعرف بالعالم الأول سوف يغوص في مستويات من الدين مماثلة لتلك التي أوقعت الخراب باقتصاد ما يعرف باقتصادات العالم الثالث منذ الثمانينات».

ففي بحر من الوفرة غير الرشيدة، والتاريخ المنسي، والنهم المنتشر، كانت تلك الأصوات وحفنة من الأصوات الوحيدة الأخرى على صواب - وهو ما أدركه العالم بعد أن دفع الثمن غاليا.

وقد قضت كارمن راينهارت وكينيث روجوف قسطا وافرا من العقد الماضي في دراسة حالات التوقف عن سداد الديون السيادية. وقاما بتجميع قدر غير عادي من البيانات يمتد عبر ثمانية قرون - يغطي أزمات البنوك، وعمليات التوقف عن سداد الدين المحلي والخارجي، وانهيارات العملة، والتضخم في ٦٦ بلدا. وقدمت راينهارت وروجوف تذكرة رصينة بأن الأزمات المالية هي ظاهرة متسلسلة - نجمت في جزء ليس صغيرا منها عن المقولة المضللة بأن «الأعراض مختلفة هذه المرة»، والاعتقاد السائد لدينا، هو أن القوانين الاقتصادية القديمة للحركة لم تعد تنطبق في عالم الواقع. فالتاريخ الكمي الطموح الذي يقدمانه للأزمات المالية يستخلص أوجه تماثل مذهلة بين الأزمات المالية، عبر الأزمان والقارات، وبين تضخم الدين المحلي، وتخفيض قيمة العملة، والتوقف عن سداد الدين الخارجي. ونادرا ما تكون هذه الحالات للتوقف عن السداد، مسألة ثنائية: فعمليات التوقف الجزئي والمتطاولة شائعة. وحتى على الرغم من تغير الوسائل، فمن النادر أن تقوم الحكومات بسداد ديونها كاملة. إذ إن معظم «التخفيضات الكبيرة في الديون الخارجية للأسواق الصاعدة قد تتحقق من خلال إعادة الجدولة أو التوقف عن السداد».

وبعد تحديد إرهابات

الأزمات المالية، حوّل

المؤلفان اهتمامهما إلى

أزمات الدين الخارجي

السيادي. وفسرا النظرية

الاقتصادية الأساسية

للدين السيادي، وحددا

السمات التي تفرق بين

الدين السيادي وديون

الشركات. ويقال إن

دبلوماسية البورج الحربية فشلت في اختبار

مقارنة التكلفة بالمنفعة. لكن لم ترد أية إشارة إلى

أن جهود تحصيل الدين بالقوة مجردة أيضا وفقا

للقانون الدولي.

وتُعرف راينهارت وروجوف الدين الخارجي

بأنه «الالتزامات الشاملة لبلد ما تجاه الدائنين

الأجانب». ويشير الدين المحلي إلى كافة «التزامات

الدين على إحدى الحكومات، والتي تصدر بمقتضى

الولاية الوطنية وتخضع لها، بغض النظر عن جنسية

الدائن والعملة المقوم بها الدين». وطبقا لهذه

التعريفات، فإن السند السيادي الذي يصدر محليا

ويملكه دائن أجنبي، يعتبر ديننا خارجيا ومحليا

على حد سواء. ويصور هذا التداخل تزايد ميوعة

الحدود بين الدين الخارجي والمحلي والحاجة إلى

وضوح أكبر في التعريفات.

وبعد ذلك تسلط راينهارت وروجوف الأضواء

على التاريخ المنسي للدين المحلي. ومما يثير

الاهتمام بصفة خاصة ما توصل إليه المؤلفان

من نتائج عن أن الانحياز الحديث للدين قصير

الأجل هو نتاج «للإجهاد من التضخم» في فترة

سبعينات وثمانينات القرن العشرين؛ وأن عمليات

التوقف عن سداد الدين المحلي لا تحدث عادة إلا

في ظروف أشد قسوة للاقتصاد الكلي منها في حالة

التوقف عن سداد الدين الخارجي؛ وأنه يمكن للبلدان

التي لديها مدخرات محلية كافية أن تستخدم الدين

المحلي كبديل للاقتراض الخارجي. ويؤكد المؤلفان

أن التضخم هو شكل من أشكال التوقف عن سداد

الدين المحلي بحكم الأمر الواقع، خاصة إذا اقترن

هذا التضخم بضائقة مالية. ويوضح المؤلفان لماذا

قد تسفر المستويات العالية من الدين المحلي عن

التوقف عن السداد عند مستويات مستمرة على ما

يبدو من الدين الخارجي.

ويغند المؤلفان الاعتقاد الشائع بأن النمو يتيح للبلدان وسيلة للنجاة من المستويات العالية من الدين. ذلك أن الخروج من زمرة البلدان متواصلة التوقف عن السداد يستغرق الكثير من الوقت، ومعدل من يفشلون في ذلك مرتفع. وأزمات البنوك هي الأخرى «تشكل تهديدا مائلا للفرص» بالنسبة للاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء، وهي تحدث بوتيرة متكررة تدعو للدهشة، خاصة في المراكز المالية العالمية. بل إن معدل الانكماش أكثر ارتفاعا. وقد توصلا لاستنتاج محوري هو أن الأزمات المصرفية الحديثة تزيد الديون الحكومية الحقيقية بنحو ٨٦٪ في المتوسط - بصورة غير مباشرة في معظم الأحيان نتيجة انخفاض الناتج الاقتصادي وتناقص عائدات الضرائب - وهو ما يتجاوز عادة تكلفة الكفالة بأي مقياس للحجم، والتراث الحقيقي لأزمات البنوك هو تزايد المديونية العامة، الأمر الذي يعتبر «سمة مميزة أعقبت الأزمات المصرفية لما يزيد على قرن من الزمان».

ويعرب المؤلفان عن شكوكهما في أن تزايد ديون الولايات المتحدة قبل الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية كان له طابع حميد. ويلاحظان أن الولايات المتحدة في ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ «كانت تمتص أكثر من دولارين من كل ثلاثة دولارات» تدخرها كل البلدان التي يتحقق لها فائض في العالم. والتاريخ يعيد نفسه، فمرة أخرى، يسود الاعتقاد بأن الولايات المتحدة اختلفت عن بقية العالم - مما يعطي شيكا على بياض لحكومتها ومستهلكيها وشركاتها للاقتراض. وكأنه لن يحين أبدا يوم دفع الحساب.

وتسوق راينهارت وروجوف الأدلة التي تشير إلى تقارب سمات الأزمات المالية في الاقتصادات النامية والمتقدمة. لكنهما استبعدا النتيجة المنطقية القائلة بأن الاقتصادات المتقدمة لن تتميز في القريب من الناحية المالية عن الاقتصادات النامية باعتبارها مبالغ. ورأيهما أن الولايات المتحدة ستظل «مركزا ماليا عالميا متقدما بدرجة كبيرة». وقد حاج سيمون جونسون بصورة مقنعة في مجلة أتلانتيك منثلي العام الماضي بأن الولايات المتحدة تستحق المواساة لأنها قاربت أن تكون بلد اقتصاد صاعد. ومن غير المحتمل أن يستمر التصنيف القديم إلى اقتصادات متقدمة واقتصادات صاعدة بعد الأزمة الحالية.

مايكل وايبيل

زميل دراسات ما بعد الدكتوراه

مركز لاوترباشت للقانون الدولي،

جامعة كامبريدج

## إجراءات قصوى لمواجهة الفقر المدقع

روبرت غلين هابرد وويليام داغان

R. Glenn Hubbard and William Duggan

مصيدة المعونة

The Aid Trap

الحقائق المرة حول القضاء على الفقر

Hard Truths about Ending Poverty

Columbia University Press, New York, 2009, 198 pp., \$22.95 (cloth).

مؤلفا مصيدة المعونة روبرت غلين

هابرد وويليام داغان من كلية إدارة

الأعمال في جامعة كولومبيا، حلا

جذريا لوضع نهاية للفقر المدقع

في كتابهما «مصيدة المعونة». ويعتقد المؤلفان

أن المنظومات الحالية للمعونة الإنمائية والقطاع

غير الهادف للربح في الاقتصادات الصاعدة تبقى

الفقراء على فقرهم، وأن الوسيلة المستمرة الوحيدة

للقضاء على الفقر المدقع هي وجود قطاع أعمال

مزدهر.

وكانت المعونة المقدمة للاقتصادات النامية

توصف عادة بأنها تتخذ أحد شكلين: من القمة

إلى القاعدة أو من القاعدة إلى القمة. ويرى مؤلفا

«مصيدة المعونة» أن كلا النهجين خاطئ. فالمعونة

من القاعدة إلى القمة تقدم عادة للحكومات

وينهبها القادة والبيروقراطيون الفاسدون.

وتزاحم المعونة من القاعدة إلى القمة الأعمال

التجارية التي تحركها السوق، بتوفيرها خدمات

مجانية لكنها غير مستمرة تخلق نوعا من التبعية.

ويذكر المؤلفان الأهداف الإنمائية للألفية وما

يتصل بها من «مشروعات تنمية القرية» بوصفها

البدعة المفضلة حاليا لتوزيع المعونة من القاعدة

للقمة ولكنها مقضي عليها في نهاية المطاف.

ويشيد المؤلفان بازدهار عمليات الإقراض

الأصغر التي تحظى بشعبية واسعة وداعمة للأعمال؛

إلا أنهما يعتقدان أنه حتى القروض الصغرى

لها قيودها. فمشروعات الأعمال الصغرى عادة

ما تستمر صغرى؛ لأن الحكومات تحد من نموها

خشية أن يؤدي الازدهار الذي تحركه الأعمال إلى

نضوب المعونة الأجنبية.

ويقترح هابرد وداغان منهجا بديلا يستند

إلى مشروع مارشال، الذي نجح في إحياء قطاع

الأعمال الذي هلك الجزء الأعظم منه في أوروبا

الغربية عقب الحرب العالمية الثانية. ومشروع

مارشال الحديث للبلدان النامية الذي ينادي به

هابرد وداغان سيوفر قروضا لمشروعات الأعمال

المحلية التي توافق حكوماتها على إصلاح

سياساتها التي تحد من نمو قطاع الأعمال. على

يكفي لغالبية شعوبها مستقبلا. وتتخذ تلك البلدان

إجراءات حكومية ضخمة لإحياء قطاع الأعمال

وليس استبداله.

والمشكلة في ذكر الأحداث الأخيرة في

الاقتصاد العالمي باعتبارها دليلا على كيف

يمكن لمشروعات الأعمال أن تستأصل الفقر، هي

التقاعس عن الاعتراف بأن قطاع الأعمال قد خلق

أيضا الأزمة الاقتصادية الحالية، والتي أسفرت عن

إلغاء ملايين الوظائف في شتى أنحاء العالم.

كلا، إن الأعمال ليست دواء لكل داء، لا هي ولا

مشروعات تنمية القرى من القاعدة إلى القمة أيضا.

وبالتأكيد فإن المعونة من القمة إلى القاعدة التي

تتخم جيوب القلة بدلا من خلق الفرص للجماهير

العريضة، ليست هي الحل.

وفي النهاية، فإن الحل معقد بنفس درجة تعقيد

المجتمع والإنسانية ذاتهما. إذ ستحين نهاية الفقر

المدقع عندما تصل جموع المواطنين الأفراد في شتى

أنحاء العالم، الراغبين في وضع حد لعدم إنسانية

الفقر المدقع والمطالبين بذلك، إلى أن يكون لها القول

الفصل في الأمر. وحينئذ، وحينئذ فقط، ستتم مواجهة

الفقر المدقع بنهج عريض القاعدة متعدد الاتجاهات

يستجيب للاحتياجات الفريدة للبلدان النامية،

والقرى، بل حتى الأسر المعيشية، فرادى.

ولن تستطيع أي خطة مهما بلغت ضخامتها،

أن تقضي وحدها على الفقر. سيحدث ذلك على

موجات وعلى نحو متقطع، وعلى مدى فترة

معقولة من الزمن. وستمثل أجزاء من مشروع

مارشال، والأهداف الإنمائية للألفية، والمعونة

من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمة

– التي تسهم كلها بأجزاء حاسمة في العلاج:

سياسات تدعم الأعمال، وفرص شاملة للحصول

على التعليم والرعاية الصحية، والتوزيع الشامل

للمعونة الإنسانية والوقاية من الأمراض الوبائية

وعلاجها، وحرية المشروعات الصغرى في النمو

في أسواق مفتوحة ملائمة للأعمال.

وما زلت معجبا بجرأة هابرد وداغان؛ فلدبيهما

الجرأة لمواجهة أكبر تحد للمجتمع – الفقر المدقع

– وإيجاد نموذج واقعي للتغيير. وهذا في حد ذاته

إسهام هائل تجاه الحل.

ويندي سميت

مؤلف كتاب: "Give a Little: How Your

Small Donations Can Transform Our

World" (قُدُم القليل: كيف يمكن لهباتك الصغيرة

أن تغير عالما).

أن يتم تسديد تلك القروض إلى الحكومات المحلية،

التي تعيد استثمارها في مشروعات البنية التحتية

التي تدعم تنمية الأعمال. فنمو قطاع الأعمال

سيولد ضرائب على الدخول لازمة لتمويل الخدمات

الاجتماعية شديدة الأهمية كالرعاية الصحية

والتعليم.

ويشير المؤلفان بحق إلى خطتهما بوصفها

«علاج قويا» لكل من البلدان النامية والغنية.

إذ سيتعين على البلدان النامية أن تختار أو

ترفض أيا من أنواع المعونة باستثناء المساعدات

الإنسانية الأساسية. وينبغي للبلدان الغنية أن

تتبنى سياسات داعمة للتجارة الحرة والعدالة،

التي يمكنها، على سبيل المثال، إلغاء الدعم المالي

المقدم لبعض مزارعي الولايات المتحدة ممن

ينتجون محاصيل إضافية ترسل كمعونة غذائية

للبلدان الفقيرة.



وعلى المدى القصير، تعطى الأفضلية

لمشروعات الأعمال المحلية على مشروعات

الأعمال الأقوى المملوكة لأجانب. ومع ذلك، فإن

البلدان الفقيرة ستطور في نهاية المطاف قطاعات

أعمال مزدهرة تسمح لمشروعات الأعمال القوية

المملوكة للأجانب بالعودة إلى أسواقها.

والخطة قابلة للتنفيذ نظريا. ولكن هنا تكمن

المشكلة: فليس من المرجح أن ترى نور النهار

مطلقا أية خطة تتطلب تضحية ولو قصيرة الأمد

لكنها عريضة القاعدة في كل من البلدان الغنية

والفقيرة، في صورتها المجردة.

ويستهل المؤلفان كتابهما بالأزمة

الاقتصادية الناشئة حاليا على النطاق العالمي

بوصفها نموذجا لقوة قطاع الأعمال على استعادة

الاستقرار الاقتصادي. «نرى توافق رأي عالميا

بين البلدان المزدهرة على أن قطاع الأعمال

الناجح هو مصدر ازدهار تلك البلدان. وتدرك

تلك البلدان أن مشروعات أعمالها المحلية هي

الأمل الوحيد لتوفير وظائف تغل أجورا جيدة بما

## مباراة عادلة

سايمون كوبر وستيفان شيمانسكي

Simon Kuper and  
Stefan Szymanski

### اقتصاديات كرة القدم

Soccernomics  
Nation Books, New York, 2009,  
336 pp., \$14.95 (paper).



## هل

أنت مستعد لمباريات كأس العالم لكرة القدم التي ستجري هذا الصيف في جنوب أفريقيا؟

هل تعلم أن دخل بلد وعدد سكانه وتجربته الكروية هي المحددات الأساسية لاجتياز فريق ما جولة الدور الأول لكأس العالم؟ لا تتعجل في محاولة تحديد موقف الفريق الوطني المفضل لديك. فهذه العوامل الثلاثة لا تفسر سوى ٢٥٪ من التباين في الفروق في الأهداف؛ والنسبة المتبقية وقدرها ٧٥٪ هي تشجيع عشوائي لا تفسير له أو مجرد حظ - مع احترامنا لقوة الاقتصاد القياسي.

ويُناقش هذا الأمر والكثير من الحقائق الأخرى المثيرة للدهشة في عالم الكرة، في كتاب سايمون كوبر وهو أحد كتاب جريدة فاينانشيال تايمز، وستيفان شيمانسكي وهو من كبار خبراء الاقتصاد الرياضي، وعنوانه «اقتصاديات كرة القدم». وهما ينسجان من تحليل أكاديمي لحكايات اللاعبين والمدربين والفرق في شتى أنحاء العالم، كتابا ممتعا يغري بالقراءة عن الرياضة الأكثر شعبية في العالم. وسيكون من الأكثر إمتاعا في مرحلة التعليم الجامعي دراسة نظرية المباراة من خلال ضربات الجزاء أو تحليل الانحدار من خلال أمثلة كروية.

ما الشيء المشترك الذي يجمع بين مؤسسات مالية ضخمة مثل «ليمان برانرز» وبين أندية كرة القدم، وفيم تختلف؟ كلاهما عرضة للمخاطر المعنوية (ليس ثمة تجريم للسلوك الذي يتسم بالمخاطرة) لأنها عادة ما يخضعان للكفالة - وللأسف فإن ذلك ليس هو الحال دائما - كما أوضح نموذج «ليمان برانرز» أخيرا - ولكن وللغرابة، فإن الأندية الكروية نادرا ما تختفي. أجل، قد تتعرض بعض الأندية للإفلاس (مثل فيورنتينا، وليدز يونايتد) إلا أنه طبقا لما يقول كوبر وشيمانسكي فإن أندية كرة القدم من أكثر مشروعات الأعمال استقرارا هنا وهناك، وحتى القلة منها التي لا تتم كفالتها تعاود الظهور عادة، باسم جديد وتمويل جديد وبالمشجعين أنفسهم وتعاود الصعود سريعا إلى قمة الدوري (فيورنتينا على سبيل المثال). ورغم أن البنوك تحقق أرباحا هائلة إبان الأوقات

الطيبة، فإن الأندية الكروية غير مريحة بصفة عامة. ولا يرى المؤلفان ارتباطا بين مركز النادي في الدوري والربح. إلا أن المثير للاهتمام أن رواتب لاعبي الكرة تفسر لنا تقريبا كل التفاوتات في مراكز

أندية الدرجة الأولى في الدوري الإنجليزي. لكن عليك ألا تسرف في التفاؤل في المرة القادمة التي يعلن فيها فريقك المفضل عن «صفقة انتقال العام» مقابل عدة ملايين من الجنيهات: فعمليات الانتقال الكبيرة لا ترتبط بالضرورة بترتيب الفريق في بطولة الدوري فيما بعد.

ونحن نعرف أيضا أن استضافة كأس العالم أو كأس أوروبا تحد من عدد محاولات الانتحار في البلدان الأوروبية. والنرويج على ما يبدو هي أكثر بلدان أوروبا حماسة لكرة القدم، والعراق من أفضل الفرق أداء في بطولات الكرة العالمية، و ٥٠٪ من حائزي تذاكر المباريات في بريطانيا لا يحضرون مباريات الموسم التالي. وفي حين يتمسك عملاء البنك عادة ببنكهم ما لم يحدث تدافع على سحب الودائع، فيبدو أن مشجعي الكرة لا يتسمون بولاء كبير. فضلا عن أن استضافة الدورات الرياضية الكبيرة لا تغل أي أرباح أو مكاسب اقتصادية كثيرة، لكنها تزيد من سعادة الناس - وهي نتيجة تم استخلاصها من المجال المؤثر لاقتصادات السعادة. وهكذا، فإنه حتى وإن كان من المرجح أن تسخر جنوب أفريقيا أموالا لتنظيمها كأس العالم القادمة، فإنها قد تكون بلدا أكثر سعادة في خريف هذا العام - فضلا عن أن كافة البلدان الأفريقية الأخرى المشاركة في البطولة قد تحقق شعورا بالتمكن من أسباب القوة وبالفخر والسعادة من جراء مشاركتها في كأس العالم التي تستضيفها جنوب أفريقيا.

لكن ما هي بعض جوانب القصور في هذا الكتاب؟ تتركز الشواهد التجريبية بشكل مفرط في بعض الأحيان على إنجلترا. ويميل رجال الاقتصاد إلى أن يكونوا حزبا متشككا من البشر (إلا عندما يتعلق الأمر بالتوقعات المنطقية أو الأسواق الكفوة). ولذا فإن الحصول على المزيد من الشواهد من بلدان أخرى سيساعد دون شك في تعميم بعض هذه النتائج. وبصفة عامة، فإن تفسير سبب سوء الأداء

الرياضي للبلدان الفقيرة - سوء التغذية، التعرض للإصابة بالأمراض، الافتقار للشبكات والأمور التنظيمية - مقنع لكنه لا يفسر سبب تفوق البلدان الأفريقية في بطولات كأس العالم التي ينظمها الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) لمنتخبات الشباب دون سن ١٧ ودون سن ٢٠ سنة. ففريق نيجيريا دون سن ١٧ سنة هو الأكثر نجاحا في

## استضافة الدورات الرياضية الكبيرة لا تغل أي أرباح أو مكاسب اقتصادية كثيرة، لكنها تزيد من سعادة الناس.

إحراز البطولات إلى جانب فريق البرازيل، حيث حاز الفريق النيجيري ثلاث بطولات، كما أن غانا هي بطل العالم حاليا للفرق دون سن ٢٠ سنة.

والسؤال الموجه إلى دعاة العولمة هو متى تضع بلدان كالصين والهند بصمتها في عالم كرة القدم. والبرازيل، وهي من أبناء عمومتهما فيما يطلق عليه نادي «بريك» الذي يضم في عضويته البرازيل، وروسيا، والهند، والصين - لديها أفضل فريق وطني لكرة القدم في العالم؛ ووصلت روسيا ابنة العم الأخرى إلى الأدوار قبل النهائية لكأس أوروبا منذ عامين.

وأخيرا، ينبغي توجيه كلمة تحذير إلى أي مدير لفريق كروي لديه ميزانية كبيرة. لا تشتت النجوم من بطولة كأس العالم في جنوب إفريقيا. فأسعارهم ستكون مبالغيا فيها. عليك شراء لاعبين في بداية العشرينات من عمرهم واللاعبين الذين يمكنك حل مشكلاتهم الشخصية (وغالبا ما يتعرض كلا النوعين لبخس قيمتهم).

إن اقتصاديات كرة القدم مطلوب دراستها ليس فقط بالنسبة لمشجعي كرة القدم ولكن أيضا بالنسبة لكل من يهتم بمعرفة كيفية استخدام أدوات الاقتصاد في العالم الساحر لكرة القدم.

هيكو ميسه

خبير اقتصادي، صندوق النقد الدولي؛ ولاعب كرة محترف سابقا في فريق بروسيا دورتموند؛ وظهر في الفيلم الوثائقيين الألمانيين Die Champions وHalbzeit (الذي يعرض قريبا).